التعليم في محافظة حضرموت وأثره في تكوين رأس المال البشري

سالم عبدالله باسويد*

الملخص

إن إعداد و تكوين رأس المال البشري من المهام الجسيمة التي تضطلع بها المجتمعات وتزداد أهميته في العصر الراهن مع التحديات التي تفرضها العولمة وثورة المعلومات بوصف الإنسان هدف التنمية ووسيلتها ، وفضلاً عن ذلك الأداء الريادي للتعليم في تكوين المعارف والمهارات لرأس المال البشري . وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي : ما التحديات التي يواجهها التعليم في محافظة حضرموت ومدى انعكاساتها على تكوين رأس المال البشري ؟. وقد استهدف البحث توضيح أهمية رأس المال البشري وأثر التعليم فيه، وكذلك دراسة وتحليل واقع رأس المال البشري التعليمي في محافظة حضرموت والتصدي لمشكلاته واقتراح المعالجات والحلول الكفيلة بترقية وتحسين التعليم في كافة مراحله. وكان من أبرز النتائج التي توصل لها البحث : تدني نوعية التعليم ، وضعف البحث العلمي ، وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل ، وضعف المستوى العلمي لقوة العمل ، ومحدودية التمكين الاجتماعي للإناث في التعليم . وأوصى البحث بحزمة من التوصيات منها تحسين نوعية التعليم ، وتشجيع البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه ،ومنح الجامعات الاستقلال المالي والإداري ،والاتجاه نحو التخطيط الاستراتيجي ، وزيادة الإنفاق على التعليم ، وزيادة العرض مقابل الطلب لرفع معدلات القيد .

المقدمة:

يعد رأس المال البشري الركيزة الأساسية للتنمية ممثلاً في المعارف والمهارات والقدرات التي يتم اكتسابها من التعليم والتدريب ، ويقاس تطور الأمم والاقتصاد بمدى تطوره . لذلك تعمل الحكومات على زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب بهدف زيادة الإنتاجية وتسريع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية . وقد شهد قطاع التعليم في محافظة حضرموت تطوراً مهماً أخذ بعداً نوعياً عندما تم إنشاء جامعة حضرموت عام 1996 وافتتاح فروع لبعض الجامعات الخاصة. ويعمل البحث على تسليط الضوء على تطور رأس المال البشري في محافظة حضرموت وتحليل البيئة الداخلية والخارجية والمعوقات والتحديات التي يواجهها .

يتكون البحث من ثلاثة مباحث ، المبحث الأول يناقش الجوانب النظرية والمفاهيم المتعلقة برأس المال البشري وأهميته التنموية وأثر التعليم . ويناقش المبحث الثاني الوضع الراهن لرأس المال البشري في محافظة حضرموت مستعرضاً مراحل التعليم غير الجامعي والجامعي ، وكذلك التحديات التي يواجهها ، فيما يناقش المبحث الثالث الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث:

شهدت محافظة حضرموت خلال العقود المنصرمة اهتماماً نسبياً بإعداد وتكوين رأس المال البشري تمثل ذلك في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية بوصف أن التعليم بمراحله كافة يزود الانسان بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للقيام بالوظائف وتحقيق عملية التنمية بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية. وقد رافق ذلك اهتمام بتطوير مدخلات العملية التعليمية المادية والبشرية وإنفاق مبالغ كبيرة على التعليم والتدريب. وبالرغم من ذلك هناك فجوة بين الوضع الراهن لرأس المال البشري والوضع المأمول ، لذلك تكمن مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الآتي:

ما التحديات التي يواجهها التعليم في محافظة حضرموت ومدى انعكاساتها على تكوين رأس المال البشري ؟

* أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كليّة العلوم التطبيقية - جامعة حضرموت.

أهمية البحث:

يشكل السكان عنصراً أساسياً من عناصر التنمية وهو مصدر القوة العاملة المتمثلة في رأس المال البشري. إن إعداد وتكوين رأس المال البشري يتطلب إمكانيات مادية ومعرفية باهضة التكاليف يتحملها المجتمع بصورة عامة والقطاع العائلي بصورة خاصة . وتكمن أهمية البحث في أنه يأتي في ظل تصاعد ثورة المعلومات والاتصالات التي تتطلب استخدام تقنيات عالية ومتجددة ، ومن ثم يجب أن تتوافق المعارف والمهارات مع هذه التطورات ، وكذلك الحاجة إلى الكشف عن التحديات التي يواجهها التعليم في محافظة حضرموت للعمل من أجل مواجهتها واستيعابها ، وتأتي الأهمية أيضاً من ندرة الدراسات التي تعالج وضع التعليم في محافظة حضرموت ومن ثم سوف يساعد هذا البحث صناع القرار في المحافظة على اتخاذ الإجراءات والتدابير لتحسين مستوى التعليم وجعل التعليم في خدمة التنمية .

أهداف البحث

يستهدف البحث تحليل وتوضيح القضايا الآتية :

1- التعريف بمفهوم رأس المال البشري وأهميته التنموية.

2- أثر التعليم في تكوين وبناء رأس المال البشري وأثره على التنمية .

3- تحليل الوضع الراهن لرأس المال البشري التعليمي في محافظة حضرموت والتحديات التي يواجهها والمقترحات الكفيلة بتجاوزها .

منهجية البحث :

يستخدم البحث المناهج التاريخية والوصفية والإحصائية في تتبع تطور رأس المال البشري التعليمي في محافظة حضرموت والإشكاليات والتحديات التي يواجهها .

حدود البحث:

الحدود البشرية : الأطفال والتلاميذ والطلاب في مراحل التعليم ماقبل المدرسي والأساسي والثانوي والفني والجامعي .

الحدود المكانية : رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والكليات في محافظة حضرموت .

الحدود الزمانية : 1990-2011

استند البحث إلى مصادر متعددة أجنبية وعربية ومحلية والأخيرة من أهمها تقارير التنمية البشرية الوطنية الأربعة الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأخير منها مسودة ، وكتيبات أجهزة الإحصاء المركزية والمحلية . ومن الصعوبات التي واجهتنا عدم توافر أو إمكانية الحصول على دراسات عن رأس المال البشري في محافظة حضرموت أو بعض البيانات المتصلة بالإنفاق على التعليم العام أو التدريب في أثناء الخدمة أو بطالة الخريجين ، أو الأجور وخلافه.

الدراسات السابقة:

اهتم الأدب التنموي بدراسة رأس المال البشري من زوايا مختلفة منها العلاقة مع التعليم ، والعلاقة مع التنمية والنمو الاقتصادي ، وكذا العلاقة مع العوائد والتكاليف وسوق العمل ، والطاقات العاطلة والإصلاح المؤسسي .

في دراسة عن أثر التعليم في الإنتاجية في أمريكا توصل (Bertram ,1960) إلى أن 50% من الزيادة في إنتاجية العمل و60% من الزيادة في متوسط الأجور للعامل الواحد ترجع إلى زيادة مستوى التعليم في السنوات (1911-1961) في أمريكا في حين كانت هذه المؤشرات في كندا تساوي 25% و30% على التوالي [محمد، نافز ،أيوب،(2004) ص(10)]. وحول العوائد من التعليم في أمريكا أثبت

(Hansen,1963) أن العوائد الخاصة (الفردية) تفوق العوائد الاجتماعية وأن الفرق بينهما يبلغ أقصى مداه في المراحل الدراسية التي لا تزيد أعمار التلاميذ عن 13 سنة وذلك بسبب تمويل الدولة الكلي لهذه المراحل فضلاً عن انعدام تكاليف الفرص البديلة لأولئك التلاميذ مما يزيد من العوائد الفردية [محمد، (2004) ص (13)] . وقام الباحث [Psacharopoulos,1994] بقياس العائد من التعليم على مستوى العالم وتوصل إلى أن معدلات العائد على التعليم تتدنى مع ارتفاع مستوى التعليم بحيث تكون المعدلات العائدة لمستوى التعليم الابتدائي أعلى من المعادلات العائدة للمستوى الثانوي والأخيرة معدلاتها أعلى من معادلات المستوى الجامعي . كذلك لاحظ تدني المعدلات العائدة على مختلف مستويات التعليم مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وأن معدل العائد في القطاع العام أعلى (90%) من القطاع الخاص (11.2%) . وفي دراسة عن رأس المال البشري في مصر توصل الباحث [فرجلني ، 1998،] أن العائد على رأس المال البشري بمعنى التغير في الكسب نتيجة للتغير في عدد السنوات الدراسية يعتمد على سنوات الدراسة وعلى الخبرة في سوق العمل ، وتوصل أيضاً إلى أن الخبرة أكثر أهمية كمحدد للكسب مقارنة بالتحصيل العلمي . ومن الدراسات التي اهتمت بعلاقة التعليم برأس المال البشري في المنطقة العربية الدراسة التي قام بها [الكواز ، 2002، ص(34.-35)] واستهدفت تحديد العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس العوائد من رأس المال البشري في ست دول عربية (الكويت، وعمان ، والأردن ، وموريتانيا، والمغرب ، واليمن) ، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها تواضع رصيد رأس المال البشري التعليمي في دول العينة كمعدلات الأمية ومعدلات الالتحاق بالمدارس ، ومؤشر الرقم القياسي للتعليم ، ومؤشر التنمية البشرية ، وتبين أيضاً أن هناك فجوة بين العائد من التعليم وتكلفة الفرصة البديلة ، وأن الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم يصل إلى المعدلات المعيارية (6%-9%) في الدول التي حققت تقدماً في رأس المال البشري . وفي دراسة مماثلة للباحث [محمد ، (2004) ص (18-20)] عن الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي وتأثير التعليم تبين أن الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية بما فيها العربية ترجع في الأصل إلى تباين مستوى تطور رأس المال البشري ،وأن هناك إختلالات تتمثل في ارتفاع معدلات الأمية ، وفي ارتفاع نسبة الأطفال خارج النظام التعليمي ، وتزايد الفجوة بين الذكور والإناث ، وقلة الاقبال على التعليم المهني والتخصصات التطبيقية في العلوم والتكنولوجيا ، وضعف أداء مراكز البحث العلمي . وفي دراسة متخصصة عن التعليم العالي وتأثير الجامعة في استثمار رأس المال البشري في الوطن العربي عموماً والجزائر بشكل خاص للباحثة [أبوزيد ، (2007)، ص(214-215)] استنتجت الباحثة أن التطور الكمي السريع للتعليم العالي جاء على حساب النوع من حيث الاكتظاظ للطلاب والفقر في المواد التعليمية،وقدم المناهج والعجز عن مواكبة التطورات التكنولوجية ، وزيادة بطالة الخريجين ، وعدم التوافق بين مخرجات الجامعات واحتياجات التنمية ، وانخفاض الكفايات التدريسية. وفي دراسة أخرى اختصت بدول الخليج العربي ناقش الباحث [اليحيى ، 2012 ص (21-22)] مشكلة الطاقات المعطلة وضعف تشغيل رأس المال البشري وعلاقته بالإصلاح المؤسسي في كل من سلطنة عمان

والسعودية والإمارات ، وتوصل إلى أنه على الرغم من تنامي المهارات في سوق العمل فإن الاستفادة لا تتم بشكل كاف ، وأن ضعف تشغيل الكفايات يرتبط ببعض العوامل المتصلة بالبنية المؤسسية وعلاقات السلطة وتوزيع الفرص . وأنه في حين تم الاهتمام بتطوير الكفايات البشرية والجوانب المادية والتقنية للتنمية لم يرافق ذلك اهتمام كاف بإصلاح نظام الحوكمة المؤسسية بما فيها آليات التمكين والمشاركة لتسهيل عملية تفعيل وتحفيز الامكانيات المكتسبة والاستفادة منها. وتبين أيضاً أن دول الخليج أقل فعالية في إدارة المعرفة فيما يتعلق بنقل وتوطين ونشر المعرفة وتدريب مواطنيها عليها .

القسم الأول : المدخل النظري:

أولاً : مفهوم رأس المال البشري:

لقد أدت ثورة المعرفة إلى تزايد الاهتمام بتنمية وتطوير رأس المال البشري بوصفه عنصراً إنتاجياً يسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك أن التحديات الراهنة تتطلب أن يكون رأس المال البشري مستوعباً للمعرفة بما تتضمنه من معلومات وحقائق وأن يكون دائم التجدد والنمو على صعيد الفرد والمجتمع .

حري بنا قبل الدخول في تفاصيل مفهوم رأس المال البشري أن نميز بينه وبين مفهوم التنمية البشرية ، إذ يعد الأخير مفهوماً أشمل وأوسع ويدخل في ضمنه رأس المال البشري . وحسب[برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995 ، (ص 11)] تعرف التنمية البشرية على أنها (عملية توسيع لخيارات الناس، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت . ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية البشرية ، هي أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية ، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق .

ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك ، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الانسان المكفولة). حفل الأدب التنموي بالعديد من التعاريف التي تفسر مضمون رأس المال البشري . إذ يعرف شولتز رأس المال البشري على أنه مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية ، أما كندلبرجر فيعرفه على أنه ذلك الجزء المضاف إلى العمالة الخام ، فيمايرى مايكل تودارو أنه يعني الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه وهي تشتمل على المهارات والقدرات والقيم والصحة وغيرها من الأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم [العنزي ، 2009، ص(168)] . أما [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2003، (ص90)] فيعرف رأس المال البشري على أنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة . ويرى (Grantham) أن رأس المال البشري يتمثل في المعرفة والمهارات والخبرة التطبيقية التي يمتلكها العاملون في المنظمة [عطية ،2008، ص(149)] . ويتضح بشكل جلي من الاستعراض السابق لمفهوم رأس المال البشري أنه يتمثل في المعارف والقدرات والمهارات التي يتم اكتسابها من التعليم والتدريب وتتطلب شروطاً صحية ملائمة للوصول إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية،على أن التعليم هو مفتاح تنمية وتطوير رأس المال البشري بوصفه مصدراً لإعداد الاختصاصيين والفنيين .

ثانياً: الأهمية التنموية لرأس المال البشري وتأثير التعليم:

يرجع الفضل في نشؤ نظرية رأس المال البشري إلى

عدد من الاقتصاديين من أبرزهم : شولتز، وسولو، ومارشال ، ومنسر ، ودينسون. ويأتي ظهور هذه النظرية اتساقاً مع تطور نظريات التنمية الاقتصادية وكذلك مع تطور البعد الإنساني في الفكر التنموي. وقد بين الاقتصاديون خلافاً لما كان يعتقد سابقاً أن النمو الاقتصادي يحدث ليس كمحصلة لتوليفة من رأس المال الطبيعي (الآلات والمعدات) والعمل وإنما أيضاً نتيجة لرأس المال البشري ممثلاً في التعليم .ومن هنا برز رأس المال البشري كعامل من عوامل الإنتاج في صورة المعارف والمهارات والقدرات المكتسبة من التعليم والتدريب . وكان شولتز (Schultz) من أوائل الباحثين الذين درسوا علاقة الدخل بعوامل إنتاج لتفسير تأثير الأصول غير المادية (رأس المال البشري) خلافاً لسابقيه الذين اهتموا بالأصول المادية لرأس المال، إذ عد مهارات ومعرفة الفرد شكلاً من أشكال رأس المال وأنه يعود إليه تحقيق معدلات أسرع للنمو في المجتمعات الغربية قياساً بما حققه رأس المال المادي [أبورغيف ،1998،ص (157)]. ويؤكد الاقتصاديون على الأثر الفعال للعنصر البشري في التنمية [القصيفي، جورج،1990 ،ص(83)] حيث عد تعظيم الناتج القومي دالة في التنمية البشرية كما أن العلاقة بينهما تبادلية ، فمن جهة ثبت أن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي يؤدي أداء ايجابياً في تنمية رأس المال البشري ، ومن جهة ثانية تبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مصدره تحسين قدرات الإنسان ومهاراته ومعارفه . وقد وجد كل من (Crossman &Romer,1990) أن هناك ارتباطاً قوياً بين مستوى رأس المال البشري والتنمية ، فتلك البلدان التي تمتلك رأسمالا بشرياً مرتفعاً تحقق معدلات نمو مرتفعة ويرجع ذلك إلى أن البلدان العالية التقانة تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري فيمالا تخضع البلدان المتسمة بضعف التقانة والموارد البشرية بزيادة ذاتية في الإنتاجية والنمو [المصبح، 2006، ص(5)]. وفي ذات السياق أشارت بعض الأدبيات إلى أن التعليم يؤثر في التنمية من خلال تراكم رأس المال البشري ومن خلال الانتاجية ، ويظهر تأثير الأول في أن التعليم يسهم في تراكم رأس المال البشري ، إذ يعتمد التسريع بالتقدم التقني على قوة العمل الأحسن تعليماً ، وعليه فإن تراكم رأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدراً من مصادر النمو ، أما أثر التعليم في التنمية فيأتي من خلال الانتاجية والصحة ، ويمكن تقدير أثر التعليم في الإنتاجية بوساطة المقارنة بين المتعلمين وغير المتعلمين عبر الزمن ، في حين يؤثر التعليم بصورة غير مباشرة في الإنتاجية من خلال الصحة، فالأمية والجهل تؤثران سلباً على الصحة وتقللان من الإنتاجية ومن ثم التنمية . غير أن تأثير التعليم في التنمية يعتمد على نوعية التعليم ومدى تلبيته لاحتياجات المجتمع ، وعلى مستوى التعليم من عدمه فتعليم المهارات الإنتاجية الحديثة للحاصلين على تعليم أساسي وجيد أسهل وأقل تكلفة من غير المتعلمين أو الحاصلين على تعليم ضئيل[المصبح ، 2006 ، ص (6)]. وأشار جونسون [Johnson,G,1971 , p(51)] إلى أن التنمية تعتمد اعتماداً كبيراً على ما تتمتع به قوة العمل من المهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث وعلى استيعاب التغير الاقتصادي والتكنولوجي .وأشار كل من سولو و أوكست في دراسة لهماعام 1962 إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد نتيجة للتحسن في العوامل البشرية كانت أكبر من الزيادة المتوقعة من عائد رأس المال المادي، وتبين من دراسات أخرى

أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التدريب في أثناء الخدمة أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح [زايد ، 1977،ص(14)] .

ينظر الاقتصاديون إلى التعليم بوصفه استثمارا واستهلاكاً فمن جهة تنفق الأسرة على التعليم كنوع من الاستمتاع على أمل الحصول على عوائد مستقبلية منه متمثلة بشكل رئيسي بالأجور ومن جهة أخرى تتزايد أهمية الاستثمار كلما ارتفعنا في السلم التعليمي وكلما توجهنا إلى الفروع التطبيقية منه ، وفي الوقت ذاته تكمن نتائجه في سوق العمل في آثاره على خيارات المهن ومستويات الأجور[وديع، 2007 ، ص(2، 6)] . وقد بين شولتز أهمية الاستثمار البشري في التعليم بوصفه يمثل نوعين من الموارد ذات الصلة بالتعليم : تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في الإيرادات الضائعة للفرد (الطالب) التي كان يمكنه الحصول عليها لو لم يلتحق بالتعليم ، والموارد اللازمة للإنفاق على التعليم متمثلة في تكاليفه كأصول المدرسة والنفقات الجارية للأجور والمرتبات والمواد المستخدمة في العملية التعليمية [راوية ، 2002 ، ص (65-69)]. لذلك تعزى أسباب تخلف البلدان النامية إلى عدم توجيه استثمارات كافية للتعليم بما يؤدي إلى تحسين كفاية وإنتاجية العنصر البشري وتمكينه من التقنيات الحديثة .إن تعاظم أثر رأس المال البشري يأتي نتيجة الأداء الذي يؤديه التعليم إذ يؤدي إلى ما يأتي [وديع ،(2007)، ص (2)] : زيادة إنتاجية رأس المال البشري ،وتسليح القوى العاملة بالمهارات والمعارف والخبرات ،وزيادة فرص العمل وتخفيض عدد الفقراء ، والبناء الاجتماعي للفرد.

مما تقدم يتبين الأثر البالغ للتعليم في تكوين رأس المال البشري ، إذ أنه يسهم في زيادة الدخل والإنتاجية ، واكتساب المعارف والمهارات ، والحصول على فرص العمل ، والتميز والمكانة الاجتماعية ، ومن ثم الإسهام الفعال في التنمية ،ولذلك يتطلب الأمر إيلاء عناية أكبر للاستثمار في رأس المال البشري .

القسم الثاني : الوضع الراهن لرأس المال البشري التعليمي في محافظة حضرموت:

تعد حضرموت سباقة إلى التعليم العام ومن الأوائل في إنشاء المؤسسات التعليمية على مستوى الجزيرة العربية وتأتي في المرتبة الثانية بعد عدن على مستوى الجنوب قبل الاستقلال، ونشأ التعليم الفني والجامعي في السبعينيات وتعزز الأخير بافتتاح جامعة حضرموت في منتصف التسعينيات. وقد شهد النظام التعليمي بكافة مراحله تطورات مهمة خلال المدة قيد الدراسة (1990-2011) نشير إلى أهمها فيما يأتي :

أولاً: تطور النظام التعليمي غير الجامعي:

يقصد بالنظام التعليمي غير الجامعي رياض الأطفال ومراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم الفني والتدريب المهني . وفيما يأتي إيجازاً بالتطورات التي شهدها هذا القطاع (جدول رقم 1) :

-ارتفع عدد الأطفال في رياض الأطفال من 900 طفل وطفلة إلى 8424 طفلاً وطفلة خلال المدة الواقعة بين عامي 1990 و2011 بما نسبته 836% وبمعدل نمو سنوي 11.8% (جدول1)، ويعزى هذا النمو المرتفع إلى كسر القطاع الخاص لاحتكار الدولة لمرحلة الطفولة المبكرة ، إذ بلغ إسهامه 33.9% من عدد الأطفال عام 2011/2010 (جدول2) .

- تتركز رياض الأطفال عموماً في المدن الرئيسة في المحافظة (المكلا، الشحر ، سيؤن) فيما تبدو محدودة أو منعدمة في بعض المدن مما يقلل من فرص الالتحاق للأطفال في هذه المناطق وبعض الفوائد المتوخاة من رياض الأطفال كالإعداد النفسي

جدول رقم (1) تطور الالتحاق بالمؤسسات التعليمية غير الجامعية خلال المدة (1991/1990 -2011/2010)

البيان		1990/ 1991	1994/ 1995	2000/ 2001	2004/ 2005	2009/ 2010	2010/ 2011	معدل النمو السنوي % *
رياض الأطفال		900	1863	2648	4938	7783	8424	11.8
التعليم الأساسي	ذكور	70654	86048	105168	117089	138753	142364	3.6
	إناث	38532	51739	64703	78876	106554	111067	5.4
الاجمالي		109186	137787	169871	195965	245307	253431	4.3
التعليم الثانوي	ذكور	5995	6425	12377	18225	18887	20546	6.4
	إناث	1466	2131	4047	5909	9082	10647	10.4
الاجمالي		7461	8556	16424	24134	27969	31193	7.4
المدارس		306	339	521	573	737	765	4.7
التعليم العام	ذكور	76649	92473	117545	135314	157640	162910	3.8
	إناث	39998	53870	68750	84788	115636	121714	5.7
الإجمالي للتعليم العام		116647	1463436	186295	220099	273276	284624	4.6
التعليم الفني	ذكور	1853	2036	2675	3238	2564	2755	6.8
	إناث	334	211	256	544	454	521	7.7
الإجمالي		2187	2247	2931	3782	3018	3276	7.0

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ،وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،مكتب الإحصاء السنوية للأعوام 1991، 2001،1995 ، 2005، 2010،2011

بيانات التعليم الفني والتدريب المهني (من اليمين) : 2006/2005، 2007/2006،2008/2007 ،2009/2008 ، 2011/2010، 2012/2011

*احتساب الباحث:

والحصول على بعض المعلومات عن الحياة والمجتمع وتعلم النظام والمتابعة والتعلق بالمدرسة . هناك أوجه قصور مختلفة تعاني منها رياض الأطفال على المستوى الوطني حسب احد التقارير المحلية [تقرير التنمية البشريه ، 2004، ص(74)] ، إذ تتركز برامج معظم الرياض حول القراءة والكتابة دون الإهتمام بالنمو المتكامل والمعرفي الشامل ، ويفتقد معظم المربين إلى التأهيل والتدريب المتخصص ، ويشمل القصور أيضاً ضعف الاهتمام بالأطفال الموهوبين والمعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة . كذلك تفتقر الرياض وبشكل خاص الأهلية منها إلى الكثير من المقومات الضرورية للبنية التحتية (المباني الملائمة ، الألعاب ، المناهج) .

– ارتفع عدد التلاميذ في التعليم العام (الأساسي والثانوي) من 116647 تلميذاً وتلميذة عام 1991/1990 إلى 284624 تلميذاً وتلميذة عام 2011/2010 بمعدل نمو سنوي 4.6% ،ارتفع خلالها معدل النمو السنوي في التعليم الثانوي بمعدل أسرع وأكبر بمانسبته 7.4% مقارنة بالتعليم الأساسي الذي لم يزد عن 4.3% . ويرجع تدني معدل النمو في الأخيرة إلى زيادة معدلات التسرب في المراحل الأولى من التعليم ، وهي مؤشرات تبعث على

القلق لما لها من أثر في تدني مستوى التحصيل العلمي لهذه الفئة العمرية من قوة العمل ، وقد أشارت دراسة للبنك الدولي إلى أن معدلات التسرب هي الأعلى في الصف الأول من التعليم الأساسي ، إذ تصل إلى (19% للذكور و16% للإناث) [المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، 2011 ،ص(14)].

جدول رقم (2) إسهام القطاع العام والقطاع الخاص في مراحل التعليم المختلفة في المدة 2003 و2011

البيان	2003/2002				2011/2010			
	حكومي	خاص	الإجمالي	الإسهام النسبي للقطاع الخاص % *	حكومي	خاص	الإجمالي	الإسهام النسبي للقطاع لخاص % *
رياض الأطفال	8	4	12	33.3	21	24	45	53.3
الأطفال	2926	1298	4224	30.7	5571	2853	8424	33.9
مدارس التعليم العام	542	–	542	–	749	33	782	4.2
تلاميذ التعليم العام	202257	6141	208398	3.0	270083	14541	284624	5.1
الجامعات	1	2	3	66.7	1	4	5	80
طلاب الجامعات	7116	200	7316	3	11826	1613	13439	12

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتب الإحصاء السنوية للأعوام 2003و2011

*من احتساب الباحث

– ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني من 2187 تلميذاً وتلميذة عام 2006/2005 إلى 3276 تلميذاً وتلميذة عام 2012/2011 بمعدل نمو سنوي 7.0% وهو معدل مرتفع يعكس التوسع في الطاقة الاستيعابية (من 6 منشآت إلى 9) وازدياد الطلب على التعليم المهني وإن كان يقصر عن تلبية احتياجات سوق العمل. ويلاحظ ازدياد الإقبال على الدراسة بنظام السنتين الذي يشكل ما نسبته 77.0% من إجمالي المقيدين لكونه يستوعب التخصصات الإدارية والصناعية والتجارية والصحية وتأهيل المعلمين ، وتستحوذ التخصصات الإدارية على النصيب الأكبر ثم تليها الصناعية فالتجارية فالصحية [الجهاز المركزي للإحصاء م/ح 2005–2010 ، الجداول].

ثانياً : تطور التعليم العالي:

يقصد بالنظام التعليمي العالي مراحل البكلاريوس والماجستير والدكتوراه ، وفيما يأتي إيجاز بهذه التطورات (جدول رقم 1):

–شهد التعليم العالي وخصوصاً التعليم الجامعي تطوراً مهما (جدول3) ، إذ ارتفع عدد الطلاب والطالبات المقيدين من 1934 طالباً وطالبة عام 1997/1996 إلى 13439 طالباً وطالبة عام 2011/2010 (90% لجامعة حضرموت) وبمعدل نمو سنوي مرتفع بنحو 13.8% عاكساً الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم الجامعي في المحافظة بصورة عامة وبعض المحافظات كالمهرة وشبوة وغيرها فضلاً عن ازدياد الطلب بين أبناء المغتربين الحضارم وبعض العرب والأجانب ويعكس معدل النمو السنوي المرتفع للذكور والإناث الطلب المتزايد للنوع الاجتماعي إذ بلغ 14.3% و12.6% على التوالي كما أن تقاربه

يعكس تنامي الوعي الاجتماعي لدى الإناث بأهمية التعليم الجامعي . كما يلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي لليمنيين طلاباً وطالبات إلى 12.8% ، اما غير اليمنيين فيلاحظ أن معدل النمو السنوي كان مرتفعاً جداً فقد بلغ 38.4% بين المدة 2006/2005 –2011/2010 نتيجة ازدياد الطلب بشكل خاص من الوافدين الأندونيسيين والعمانيين وبعض العرب والأجانب.

ثالثاً : التحديات:

إن العرض السابق لمؤشرات تطور التعليم بكافة مراحله لا يقيس الأثر التنموي لتطور رأس المال البشري ، إن هذه الآثار يمكن قياسها من خلال عدد من المؤشرات التي تعكس التطور التراكمي لرصيد رأس المال البشري التعليمي.

جدول رقم(3) تطور أعداد الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية والخاصة خلال المدة 1997/1996 –2011/2010*

البيان	يمني			غير يمني			الإجمالي		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
1997/1996	1350	584	1934	–	–	–	1350	584	1934
** %	69.8	30.2	100.0	0.0	0 .0	0.0	69.8	30.2	100.0
2006/2005	5518	1609	7127	244	79	323	5762	1688	7450
** %	77.4	22.6	100.0	75.5	24.5	100.0	77.3	22.7	100.0
2007/2006	5689	1846	7535	396	120	516	6085	1966	7450
** %	75.5	24.5	100.0	76.7	23.3	100.0	75.6	24.4	100.0
2008/2007	7295	2167	9462	816	322	1138	8111	2489	10600
** %	77.1	22.9	100.0	71.7	28.3	100.0	76.5	23.5	100.0
2009/2008	7435	2416	9851	830	420	1250	8265	2836	11101
**%	75.5	24.5	100.0	66.4	33.6	100.0	74.5	25.5	100.0
2010/2009	8167	2794	10961	725	386	1111	8892	3180	12072
**%	74.5	25.5	100.0	65.3	34.7	100.0	73.7	26.3	100.0
2011/2010	8734	3068	11802	1254	383	1637	9988	3451	13439
** %	74.0	26.0	100.0	76.6	23.4	100.0	74.3	25.7	100.0
النمو السنوي%	13.3	11.7	12.8	38.7	37.1	38.4	14.3	12.6	13.8

المصدر: تجميع الباحث استناداً إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للإحصاء م/ حضرموت، كتب الإحصاء السنوية 2006–2010، جامعة حضرموت ،الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ، كتب الإحصاء السنوية 2007–2010 .

**من احتساب الباحث

*الجامعات الحكومية (جامعة حضرموت) والخاصة (جامعة الأحقاف) ولا يشمل كل من كلية المجتمع وفروع الجامعات الخاصة كالعلوم والتكنولوجيا والأندلس .

ومن أهمها : معدلات القيد ، معدل القراءة والكتابة ، معدل الأمية ، الحرمان البشري ، الفجوات بين الإناث والذكور وبين الريف والحضر لذلك ، يمكن رصد ما يأتي جدول (4) :

1 – تدني معدلات القيد بصورة عامة وميلها للانخفاض كلما تقدمت المراحل التعليمية، إذ لا يزيد معدل القيد عام 2011/2010 في رياض الأطفال عن 11.9% ، والتعليم العام عن 61.7% (79.1% للأساسي و 18.8% للثانوي) من الفئات العمرية المناظرة، وهذا يعني ارتفاع مستوى الحرمان البشري من التعليم لما يقرب من ثلث الفئة العمرية الموازية (6–17 سنة) الذين يبلغ عددهم 153 ألف طفل وطفلة وهؤلاء يشكلون رافداً للأمية . وبالرغم أن محافظة حضرموت حققت معدلاً للقيد أعلى من المستوى الوطني (53.6%) إلا أنها جاءت في المرتبة الثالثة تنازلياً من بين خمس محافظات تعد الأكثر تطوراً في مؤشرات رأس المال البشري [عدن (75.8%) ، وصنعاء (69.3%) [جدول 4]. ويلاحظ أن أهداف السياسة التعليمية لم تتحقق المتمثلة في الزامية التعليم الأساسي كنص دستوري والتزام سياسي واجتماعي من قبل الدولة ، إذ لم تتجاوز معدلات القيد 79.1% وهو معدل منخفض مقارنة بمثيله في البلدان النامية ومنها العربية التي بلغ فيها 83.0%% في المغرب و90.0% في الأردن وقرابة ال 100.% في مصر . وتشير الدراسات [تقرير التنمية البشرية الرابع ،جدول (6) ص (186)] إلى تدهور المستوى التعليمي الأساسي عام 2011/2010 ومن أهم تلك المؤشرات تدني معدل القبول الصافي في الصف الأول أساسي إلى 38.6% ومعدل الأطفال الذين وصلوا للصف الخامس من الذين التحقوا بالصف الأول 65% والمعدل الصافي لإكمال التعليم الأساسي 53.7% ومعدل الانتقال إلى المرحلة الثانوية 73% . أما معدل القيد في التعليم الثانوي لم يزد هو الآخر عن 18.8% من الفئة العمرية الموازية (15–17)سنة ، وهذا يعني أن ثلثي الخريجين من المرحلة الأساسية والبالغ عددهم 46 ألف تلميذ وتلميذة يتسرب جزء منهم خارج النظام التعليمي ويتجه لسوق العمل ويحتفظ بمؤهلات علمية منخفضة مما يؤثر في مستقبلهم الوظيفي الذي يتطلب مهارات وتقنيات لا يوفرها التعليم الأساسي ،والجزء الآخر يتجه نحو المعاهد المهنية والفنية حيث يكتسبون مهارات حرفية تمكنهم من الحصول على فرص العمل والتوظف والأجر المرتفع نسبياً. وتبين الدراسات تدني نسبة التلاميذ الذين يكملون الثانوية بنجاح في محافظة حضرموت إذ لم يتجاوز المعدل الصافي لإكمال التعليم الثانوي 38.3% بينما يبلغ ذلك في عدن 82.3% وصنعاء 57.1% وتعز 56.5% .

جدول رقم (4) معدلات القيد بالتعليم الأساسي والثانوي للمدة 2010،2003،2001،1994

المحافظة	1994		2001		2003		2010	
	إجمالي	اناث	إجمالي	اناث	إجمالي	اناث	إجمالي	اناث
حضرموت	57.1	17.7	59.3	44.8	64.4	51.1	61.67	45.7
عدن	71.7	68.3	77.7	73.0	80.9	77.4	75.8	70.1

صنعاء	48.1	22.4	52.6	28.3	65.5	34.9	69.3	55.8
تعز	65.4	24.0	69.0	54.7	72.1	61.3	53.5	42.9
الحديدة	43.8	29.8	42.3	32.3	46.1	36.8	42.6	30.6
اليمن	37.2	-	54.4	-	59.6	59.6	53.6	37.9

المصدر : تجميع الباحث استناداً إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقارير التنمية البشرية الوطنية 1998، 2001، 2003، 2010،

إن هذه المعدلات تثير كثير من المخاوف وترسم صورة قاتمة لمستوى التعليم العام في محافظة حضرموت وتلقي بظلالها على مستوى التحصيل العلمي لهذه الفئة العمرية (6-17) سنة التي يشكل حصولها على التعليم العام جواز مرور ضروري للتعليم العالي. وفضلاً عن ذلك فتدني معدلات القيد وارتفاع معدلات التسرب تشكل معضلة يجب مواجهتها والتقليل من أضرارها وهي وإن كانت في محافظة حضرموت أكثر حدة مقارنة ببعض المحافظات إلا أن أسبابها تكاد تكون متشابهة ، وقد أرجعت دراسة على المستوى الوطني ذلك إلى عوامل تتعلق بالطلب وأخرى تتعلق بالعرض [البنك الدولي ، 2010، ص (41_44)] ويأتي في مقدمة العوامل المتعلقة بالطلب الحاجة للأبناء للعمل والعقبات الاقتصادية والاتجاهات السلوكية للأسرة (الزواج المبكر) ، وانخفاض نسبة الملتحقين بالمدرسة في الصف الأول، أما تلك المتعلقة بالعرض فتتمثل في عدم وجود مدرسة قريبة أو صعوبة الوصول إليها ونقص المدرسات في الريف والسلوك السلبي للمدرسين وعدم كفايتهم. وقد بينت الدراسة نفسها أسباب التسرب وعدم الالتحاق بالمدارس على المستوى الوطني، إذ يلاحظ أن نسبة أسباب التسرب وعدم الالتحاق العائدة للطلب أكبر من العرض في الريف والحضر على حد سواء وتتفاوت بالنسبة للإناث والذكور وهي أقل حدة في الأسباب الاقتصادية والشخصية . أما نسبة المقيدين بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني فتبلغ 1.2% من إجمالي المقيدين في التعليم العام (2011/2010) وهي نسبة ضئيلة جداً تبين فشل هدف استراتيجية التعليم الفني في استيعاب 15% من خريجي التعليم العام وتبين أيضاً أن جزءاً مهماً يتجه نحو الدراسات الجامعية ومن ثم تتشكل فجوة كبيرة بين العرض والطلب على هذه المهارات التي يحتاجها السوق . ويعد معدل القيد بالتعليم الجامعي منخفضاً ولا يتجاوز 9.0% من الفئة العمرية (19-24) سنة وهو يتساوى مع المعدل الوطني إلا أنه أقل من متوسط المنطقة العربية البالغ 12.5% . وعموماً يؤشر تدني معدلات القيد إلى انخفاض مستوى التحصيل العلمي لقوة العمل ،إذ لا تزيد نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي أو أعلى في المحافظة عن 4.9% بصورة إجمالية مما يضعف من إسهام راس المال البشري في التنمية الاقتصادية بوصف أن الغالبية العظمى هم من حملة الشهادات الأدنى وأن التقدم وزيادة الإنتاجية تعتمد على المعارف والمهارات والتكنولوجيا التي يتم الحصول عليها في التعليم الفني والعالي .

2-عدم تكافؤ الفرص في النوع الاجتماعي ، إذ تبين مؤشرات رصيد رأس المال البشري عام 2010 [تقرير التنمية البشرية 2010 ،الجدول(5)]انخفاض معدلات قيد الإناث في التعليم الأساسي إلى 84% من إجمالي الإناث في الفئة العمرية الموازية وتبدو أكثر انخفاضاً في التعليم الثانوي إذ تصل إلى 23.4% والتعليم العالي 5.1%. ويتجلى أيضاً عدم

تكافؤ الفرص وعدم المساواة والعدالة بين الذكور والإناث في فجوات التعليم ، إذ تصل الفجوة بين الإناث والذكور (الإناث كنسبة من الذكور) إلى 82% في معدلات القيد بالتعليم الأساسي وتنخفض أكثر إلى 50.4% في الثانوي و34.2% في العالي و18.9% في المهني، وكان محصلة ذلك انخفاض نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى إلى 16.4% ومعدل القراءة والكتابة 45.7%. وكل هذه المؤشرات تعكس الاتجاه العام لانخفاض نسبة التمكين الاجتماعي للإناث وتحيز النظام التعليمي لصالح الذكور وضآلة حظ الإناث من التعليم كلما تقدمت المراحل التعليمية . وفي تقديرنا يرجع ذلك بصورة رئيسة إلى العوامل الاجتماعية، إذ إن المجتمع يؤهل المرأة للزواج والأمومة أكثر مما يؤهلها للتعليم وسوق العمل ، ويعود ذلك أيضاً إلى طبيعة التخصصات الفنية والمهنية التي تتعارض في معظمها مع الأثر الذي حدده المجتمع لها، هذا فضلاً عن البيئة الأخرى المحيطة والمعيقة المتصلة بالعرض كبعد المدرسة وقلة المدارس الخاصة بالبنات او أخرى تتعلق بتدني الدخل والمستوى المعيشي للأسرة . ويتوقع أن تزداد الفجوات بين الإناث والذكور لغير صالح الأول في الريف كون العوامل الاجتماعية والبيئية السالف ذكرها أكثر تحكماً وأثراً في الريف عنها في المدينة .

3- انخفاض الكفاية الداخلية - يواجه التعليم العام في محافظة حضرموت وعلى المستوى الوطني تحديات تتعلق بانخفاض الكفاية الداخلية نتيجة لمعدلات الرسوب والتسرب ، فقد بينت دراسة محلية [التقرير الاقتصادي السنوي ،2013 ص(75)جدول(6-3)] ، أن معدل الرسوب في التعليم الأساسي والثانوي على المستوى الوطني عام 2009/2008 بلغ إجمالاً 7.02% و8.05% على التوالي فيما كان أعلى نسبياً بين الذكور عن الإناث (7.80% ،5.82%) و(8.79% ، 6.64%) على التوالي . أما معدل التسرب فقد بلغ إجمالاً 9.19% و4.01% على التوالي وتفاوت بين الذكور والإناث (8.17%، 10.52%) و(4.11% ،3.78%) على التوالي . ويمكن أن نلاحظ أيضاً تدني الكفاية التعليمية في أن عدد السنوات المطلوبة لإنهاء التعليم العام إجمالاً تصل إلى 22 سنة دراسية بزيادة 10 سنوات عن السنوات القانونية مع تباين ضئيل بين الذكور(21سنة) والإناث (23 سنة) ، وعدد التلاميذ الذين تخرجوا بدون إعادة 152 تلميذاً من كل 1000 تلميذ (الذكور152 والإناث 157) ، ومع الإعادة 184 تلميذاً من كل 1000 تلميذ (الذكور 215 والإناث 144) . أما التعليم العالي فقد بينت دراسة متخصصة [المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،2011، ص(81-82)] أن الكفاية الداخلية الأساسية (المستوى الأول) في جامعة حضرموت كانت جيدة عام 2010/2009 ، إذ بلغت 10.3% وهي تمثل نسبة الباقين للإعادة (الرسوب) ، أي أنه من بين كل 100 طالب هناك 10 راسبين ومن ثم يفضل عادة تدني نسبة الرسوب مما يشير إلى ارتفاع الكفاية الداخلية ، وعلى المستوى التخصصي فقد كانت نسبة الرسوب مرتفعة في العلوم الإنسانية بنحو 13.8% عنها في العلوم التطبيقية 5.5%. ووفقاً للدراسة نفسها فقد عد هذا المعدل جيداً مقارنة ببعض الجامعات كجامعة عمران (38.3%) وذمار (33.6%) والحديدة (30.7%) وإجمالاً للجامعات الحكومية (24.9%) . أما الكفاية الداخلية العامة (كل المستويات) فتعد مرتفعة إذ بلغت نسبة الرسوب 7.8% إجمالاً فيما كانت مرتفعة في العلوم الإنسانية

(9.5%) عنهـا فـي العلـوم التطبيقيـة (5.5%) . والواقع أن الكفاية الداخلية لجامعة حضرموت المعبر عنها بمعدل الرسوب سواءً الأساسية أو العامة تحتاج في تقديرنا إلى التدقيق والمراجعة. وبحسب تقديرات رسمية لمتوسط تكلفة الطالب في الجامعات اليمنية المقدرة بنحو 132 ألف ريال فإن الهدر التعليمي في الكفاية الداخلية الأساسية يبلغ 45.1 مليون ريال فيما يبلغ في الكفاية الداخلية العامة 110.5 مليون ريال.

4- تدني جودة التعليم – يعاني التعليم في المحافظة بكافة مراحله من تدني الجودة وتنعكس في النهاية في ضعف مخرجاته (الطلاب) وتتمثل في عدد من المظاهر منها :

* تدني كل من الحصيلة العلمية والمهارات التقليدية (القراءة والكتابة والحساب) ،والضعف في اللغة الانجليزية والعلوم والرياضيات، وتدني مستوى المهارات التطبيقية للطلاب، وضعف التأهيل لبعض المعلمين وتقادم المناهج والمعامل والمختبرات وعدم مواكبتها للتقنيات الحديثة والتركيز على الجوانب النظرية ، وبالمقابل أدى ذلك إلى تزايد الاقبال على الدروس الخصوصية مما يرهق ميزانية القطاع العائلي. وعلى المستوى الوطني نسوق ما أورده البنك الدولي حول نتائج التقويم الدولي لدراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) الذي شاركت اليمن فيه عام 2007 (الصف الرابع)، فقد احتل اليمن المركز الأدنى في هاتين المادتين من بين 36 بلداً ، إذ عجز 94% و 92% من الطلاب اليمنيين عن الوصول إلى النقطة المرجعية " منخفض" للأداء المحددة دولياً على مستوى الرياضيات والعلوم على التوالي . [البنك الدولي الدولي ،2010 ،ص(52)] .

*غياب أو ضعف التخطيط الاستراتيجي عند صياغة سياسات التعليم العالي وإهمال الأهمية الاستراتيجية للإصلاح المؤسسي الاقتصادي الشامل تسبب في إحداث فجوة كبيرة بين مؤسسات التعليم الجامعي وتخصصاته ونوعية مخرجاته من جهة وبين احتياجات التنمية وسوق العمل .

*تواضع خبرة بعض أعضاء هيئة التدريس (جامعة حضرموت مثلاً لا تتوافر بيانات عن الجامعات الخاصة) فمن ناحية الخبرة نجد أن نسبة من يحملون لقب أستاذ وأستاذ مشارك عام 2010/2009 نحو(102) أي لا يزيد عن 15.3% من إجمالي الهيئة التدريسية البالغ عددها (665) ونحو (51) بما نسبته 9.4% من إجمالي الهيئة التدريسية اليمنية (542) [الكتاب الإحصائي لجامعة حضرموت ،2010 ، ص(68)] .

*تغطية المقررات الدراسية في بعض التخصصات والكليات من قبل غير المتخصصين نتيجة النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس أو عدم كفاية بعض أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين أو قيامهم بالتغطية خارج نطاق تخصصاتهم .

*اتباع بعض أعضاء هيئة التدريس الأساسية والمساعدة قاعدة اختزال المقررات الدراسية والمفردات واستخدام الملازم .

*القصور في الإمكانيات المتاحة من التقنيات والمعامل والمختبرات والوسائل التدريسية والمكتبات وتقادم المناهج .

*التوسع غير المخطط لأسباب سياسية ومنها كلية التربية سقطرى أو غير المدروس(كلية البنات سيؤن، القانون) وبعض الأقسام الجديدة وبرامج الدراسات العليا في حين لا تتوافر الإمكانيات العلمية المادية والمالية والبشرية اللازمة مما يضعف من مستوى المخرجات.

5-الطابع التقليدي للتعليم الجامعي- يتسم التعليم الجامعي في المحافظة بالطابع التقليدي كاستنساخ

للمركز والجامعات في البلدان النامية ، فمن جهة يظهر تحيزه للعلوم النظرية أو الإنسانية ومن جهة ثانية عدم تلبيته لاحتياجات التنمية وسوق العمل . وبالنسبة للإشكالية الأولى يمكن ملاحظة [الكتاب الاحصائي لجامعة حضرموت،2010 ،الكتاب الاحصائي لمكتب الإحصاء بالمحافظة،2010] أن حوالي ثلثي المقيدين البالغ عددهم 9003 طلاب وطالبات عام 2011/2010 يشكلون ما نسبته 67.% هم من المنتسبين للكليات النظرية فيما لا يشكل المنتسبين للعلوم التطبيقية سوى 33% . ويظهر أيضاً التحيز لصالح الذكور وعدم المساواة في فجوة النوع الاجتماعي، إذ يستأثر الذكور على ما نسبته 71.3% في العلوم النظرية وعلى نسبة أعلى في العلوم التطبيقية تقدر بنحو 80.5% ، ويفسر انخفاض نسبة الإناث في الأخيرة التي لم تتجاوز 19.5% إلى طبيعة التخصصات التطبيقية التي لا يتناسب بعضها مع الأداء الاجتماعي الذي يرسمه المجتمع للمرأة المنبثق من العادات والتقاليد. وفي هذا السياق نلاحظ أن مخرجات التعليم النظرية تبلغ ما نسبته 81.8% والتطبيقية لا تتجاوز 18.2% ، لذلك نجد أن الكليات النظرية تبلغ 13 كلية بما نسبته 72.2% فيما التطبيقية لا تتجاوز 6 كليات (27.8%) ، أما بدون تكرار فتبلغ الأولى 5 كليات والثانية 6 كليات ، واتساقاً مع ذلك يوجد تقارب بين التخصصات (الأقسام) بدون تكرار إذ تبلغ في الأولى 17 وفي الثانية 18.

6-عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل ويأتي ذلك بسبب عدم وضوح السياسات وسوء التخطيط في القبول والتوسع في بعض التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل ، وعدم التركيز على بعض التخصصات ذات المهارات والمعارف المرتبطة بثورة المعلومات والاتصالات وتكون المحصلة تزايد الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم وظهور فائض رأس المال البشري المعبر عنه بالبطالة بين خريجي التعليم العالي الذين يبحثون عن فرص عمل بتخصصات غير مطلوبة ، وهذا ما يمكن أن نلاحظه بصورة خاصة في أن معظم عرض العمل من الخريجين هم من ذوي التخصصات النظرية (81.8%) الذين تشبع بهم الاقتصاد والمجتمع في حين أن الطلب عليهم قليل . وتعد هذه الاشكالية عامة حتى على المستوى العربي وقد برزت في حضرموت منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين واستفحلت في التسعينيات بسبب الاستيعاب المفرط في العلوم الانسانية ، وكان ذلك ضرورياً في البداية لتأمين حاجة المؤسسات التربوية والتعليمية من المعلمين واحتياجات أجهزة الدولة إلا أنها تشبعت وصاحب ذلك تخلي الدولة عن سياسة التوظيف الآلية للخريجين مما أدى إلى تفاقم البطالة بين الخريجين في المحافظة التي لا تقل عن 1% عام 2003 بحسب أكثر التقديرات تفاؤلاً ، ويساعد على ارتفاع معدل البطالة التهميش المتعمد لخريجي التعليم العالي اسوة بغيرهم من أبناء المحافظة من خلال تحديد حصة ضئيلة من الوظائف الحكومية ومن ثم استلاب جزء منها بالتعيين القسري من خارج المحافظة فضلاً عن ضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص، علماً أن البطالة ترتفع في أوساط الحاصلين على مستوى تعليمي دون الثانوية إلى 8.2% ثم الأميين 3.4% فالحاصلين على دبلوم بعد الثانوية 3.0% مع مراعاة قدم البيانات[تقرير التنمية البشؤية الثالث ، 2003، جدول (13) ص (177).

7- ضعف البحث العلمي بالرغم أنه الوظيفة الثانية

للجامعة التي يناط بها إنتاج وتنمية المعرفة من خلال إجراء البحوث والدراسات والنشر والترجمة والمشاركة في المؤتمرات العلمية والفكرية. وقد أنشأت جامعة حضرموت خمس مراكز للبحث العلمي (البيئة، نحل العسل، النخيل، العلوم الانسانية ، المرأة) إلا أن البحث العلمي يتسم بالموسمية والجمود ويفتقر إلى الأصالة ، ويهدف إلى الحصول على الترقية ، فضلاً عن ذلك عدم الاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات في صنع القرار والسياسات والتنمية ، ويعود السبب الرئيس وراء ذلك الافتقار إلى التمويل اللازم وضعف الإنفاق على البحث العلمي الذي يقل عن 1% من موازنة الجامعة فضلاً عن ضعف الإمكانيات التقنية والمعملية الملائمة وغياب التخطيط العلمي .

8- عدم الكفاية في أعضاء هيئة التدريس (دون مساعديهم) وهذا ما نلمسه مثلاً في جامعة حضرموت، إذ يتبين تدهور المعدل العام حين بلغ معدل الطلبة للأستاذ (عدد الطلبة /أستاذ) 30 طالباً مقارنة بالمعدلات الدولية (25) وكان أكثر تدهوراً في العلوم الإنسانية (67) وأقل حدة في العلوم التطبيقية (27) [المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،2011 ،ص(69 ،جدول(31))]. والواقع إن هذا يعكس النقص الحاد في أعضاء هيئة التدريس الذي طالما عانت منه الجامعة بسبب عدم اكتمال مواردها البشرية والتقنين الحاد من قبل وزارة المالية في منح الدرجات الوظيفية بما فيهم الأجانب ، وكذلك إلى انتقال بعض أعضاء هيئة التدريس من خارج المحافظة إلى جامعات أخرى دون التعويض، أما الجامعات الخاصة فتعاني من نقص شديد تعوضه بالتدريسيين من جامعة حضرموت مما يزيد من الأعباء التدريسية ويؤثر في أدائهم وكفايتهم في جامعتهم الأصلية .

9-عدم الكفاية في المبعوثين للدراسات العليا من الهيئة التدريسية المساعدة إذ تشير المصادر[كتب الاحصاء السنوية لجامعة حضرموت ،الجداول ص(156،81)] أن عدد المبعوثين لدراسة الماجستير والدكتوراه ارتفع من 20 مبعوثاً عام 1997/1996 إلى 125 (69 مبعوثاً، 56 مبعوثة عام 2002/2001 ثم إلى 184(118 مبعوثاً، 86 مبعوثة) عام 2010/2009 بمعدل نمو سنوي 18.6% . وهي أعداد غير كافية لجامعة ناشئة مما يتسبب في زيادة حدة النقص في التدريسيين ، وهذا يشير إلى الغبن الذي يلحق بجامعة حضرموت مقارنة بالجامعات الأخرى .

10-عدم كفاية المخصصات المالية سوءاً الجارية أو الاستثمارية ، فقد بلغ إجمالي الإنفاق عام 2010 (5.010) مليون ريال مقارنة بنحو(3.111) عام 2009 وترجع الزيادة بسبب ارتفاع معدل التضخم ، [المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2011، ص(279)، جدول(1)] ، ففي عام 2010 بلغت النفقات الاستثمارية 1.795 مليون ريال بما يعادل 35.8% من إجمالي الإنفاق وهي عموماً ضئيلة للغاية ولا تستجيب لمتطلبات تطوير البنية التحتية للجامعة إذ تم بناء كلية واحدة من بين 14 كلية ، وتفتقر الجامعة للتجهيزات الضرورية للمعامل والمختبرات وخلافه . أما النفقات الجارية فتقدر بنحو(3.215) مليون ريال بما نسبته 64.4% من إجمالي النفقات تشكل الأجور وتعويضات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم النسبة الغالبة وهي تعد ضئيلة ولا تتناسب مع متطلبات تطوير الجامعة . وهذه المخصصات الضئيلة تعكس في الواقع عدم الموضوعية والعدالة في توزيع الموارد المالية والتحيز لصالح جامعات بعينها في حين تستنزف ثروات

حضرموت لغير أهلها. كما بينت الدراسة نفسها ارتفاع معدل تكلفة الطالب إلى 235.6 ألف ريال عام 2010/2009 بالمقارنة مع بعض الجامعات الحكومية ومرد ذلك يعود إلى صغر الكثافة الطلابية لجامعة حضرموت مقارنة بجامعة صنعاء التي يشكل طلابها سبعة أضعاف طلاب جامعة حضرموت وكذلك الحال بالنسبة لجامعة عدن وتعز والحديدة .

11- محدودية إسهام القطاع الخاص في الاستيعاب (جدول2)، إذ يبلغ إسهامه في استيعاب أطفال الرياض 33.9% ،وتلاميذ التعليم العام 5.1%، وطلاب الجامعات 12.0% ، ويعود ذلك إلى ارتفاع تكاليف التعليم في مؤسسات القطاع الخاص ، إذ تبلغ الرسوم الدراسية السنوية في التعليم العام نحو 80 ألف ريال و200 ألف ريال في الجامعات .

12-تباطؤ معدلات الأمية- إن الجهود الرامية للقضاء على الأمية لم تصل إلى غايتها ، فنسبة الأمية في المحافظة تبلغ 38.3% (2010) وهي تحتل المرتبة الثالثة بعد عدن وصنعاء من بين خمس محافظات وأقل من المستوى الوطني (46.9%) ، وتزداد نسبة الأمية بين الإناث، إذ أن ما يقرب من نصف النساء أميات (45.7%) وهذا ينعكس سلباً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة ، فالأمية تؤدي إلى زيادة معدلات الوفيات عند الأطفال و زيادة معدلات الخصوبة وتقليل فرص التحاق المرأة بالعمل وانخفاض إنتاجيتها علماً أنها في أوساط المرأة الريفية أكثر انخفاضاً وفداحة . وفي اتساق مع ذلك بلغ معدل القراءة والكتابة للبالغين (15 سنة فأكثر) 61.7% عام 2010 وهي أعلى قليلاً من المستوى الوطني (53.6%) غير أنها تنخفض في أوساط الإناث إلى 45.6% . إن الوضع الراهن لمعدلات الأمية والقراءة والكتابة يعني وجود انخفاض كمي ونوعي في رأس المال البشري ينعكس سلباً على إسهامه في التنمية متمثلاً في انخفاض الإنتاجية وعرقلة تحسين شروط التنمية والقضاء على الفقر .

13-شيوع ظاهرة الغش واستفحالها في السنوات الأخيرة وبخاصة في امتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية ووصل الأمر إلى حد التغشيش الرسمي الجماعي للطلاب بل والتنافس عليه للحصول على نتائج امتحانية عالية وحصد المراكز المتقدمة . إن هذا يعد انهياراً للقيم والمبادئ الأخلاقية والعلمية وستكون آثاره وخيمة في المستقبل على الأجيال المعاصرة ويجب الوقوف أمام هذه الظاهرة بحزم واستئصالها.

القسم الثالث :الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

يشير التحليل السابق إلى ضعف أثر التعليم في تكوين رأس المال البشري ويتمثل ذلك في تدني إنتاجيته وكفايته وضعف إسهامه في النمو الاقتصادي والتنمية عموماً ، وعدم المقدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها ثورة المعرفة واستيعابها والاستفادة منها ، ومن أهم ذلك المظاهر الآتية :

أولاً : تدني معدلات القيد وتميل هذه المعدلات للانخفاض كلما تقدمت المراحل التعليمية، فضلاً عن فشل الحكومة في تحقيق هدف التعليم الإلزامي في المرحلة الأساسية وتدني كل من جودة التعليم والكفاية الداخلية ، واتساع فجوة النوع الاجتماعي .

ثانياً:عدم التوافق بين مخرجات التعليم الفني والعالي واحتياجات التنمية وسوق العمل، فضلاً عن تدني كفاية المخرجات.

ثالثاً : ضعف البحث العلمي ، وضعف مردود الاستثمار في التعليم والتدريب على التنمية ، وانخفاض المستوى العلمي لقوة العمل .

ثانياً : التوصيات:

أولاً : ضرورة زيادة العرض لمواجهة الطلب المتزايد لرفع معدلات القيد من خلال التوسع في انشاء المؤسسات التعليمية بما في ذلك انشاء مدارس للفتيات وزيادة الصفوف الدراسية في مراحل التعليم العام وبخاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالمكلا وسيؤن والشحر والمناطق الريفية، واستكمال المنشآت التعليمية بجامعة حضرموت (الحرم الجامعي).

ثانياً : تحسين نوعية مؤسسات التعليم (الجودة) من خلال إعادة النظر في المناهج وطرائق التدريس ، وتدريس مادتي اللغة الإنجليزية والحاسوب ابتداءً من الصف الخامس الأساسي ، وتطوير وتحسين المهارات والقدرات من خلال التركيز على التعليم والتدريب المهني بالتوسع في إنشاء المعاهد المهنية والتقنية وكليات المجتمع ورفع المهارات التطبيقية ، وتقليل الاستيعاب في التعليم العالي في التخصصات الإنسانية وزيادتها في التطبيقية من خلال التركيز على علوم الاتصالات والهندسة والعلوم الطبيعية لجسر الفجوة بين المخرجات وسوق العمل، وتقويم المعلمين وهيئات التدريس ورفع مستوى تأهيلهم وتدريبهم ، ووضع معايير للنوعية وتفعيل آليات إدارة الجودة الشاملة وتطبيق الاعتماد الأكاديمي في الجامعات .

ثالثاً : وضع استراتيجيات طويلة المدى لجميع الأنظمة التعليمية تحتوي على رؤى وسياسات وبرامج وموازنات ومشروعات في اطار التخطيط الاستراتيجي . وعلى جامعة حضرموت استغلال الفرصة التاريخية المتمثلة في الخطة الاستراتيجية للجامعة للمدة 2011-2015 التي احتوت على جوانب تطويرية في كافة مفاصل البيئة الجامعية الأكاديمية والطلابية والبحثية والإدارية والشراكات ، ويتوقع أن يترتب على تنفيذها نقل جامعة حضرموت إلى مصاف الجامعات الإقليمية .

رابعاً: ضرورة منح الجامعات الاستقلال الإداري والمالي وتكوين مجلس إدارة رباعي التمثيل (الدولة ، الأكاديميون ،المجتمع المدني ، ،القطاع الخاص) وأن ينحصر نشاط الدولة على القيام بوظيفتين : الأولى زيادة الإنفاق على التعليم العالي ، والثانية رفع كفاية استغلال موارد مؤسسات التعليم العالي وتعظيم العائد المعرفي منها ، ووقف التدخل السياسي والمركزي في إدارة شؤون الجامعات ، وتحديث الإدارة الجامعية بما يتوافق مع المفاهيم المعاصرة .

خامساً: تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم بكافة مراحله على أن يتم التشديد والرقابة على المعايير التي تكفل الأداء التعليمي المتميز وبشكل خاص المبنى والكادر التدريسي والتجهيزات المعملية والمناهج .

سادساً : إعادة النظر في سياسات القبول في جامعة حضرموت بما يكفل إعطاء أولوية وميزات تفضيلية لأبناء حضرموت بنحو 80% من المتقدمين على الأقل في تلك التخصصات التي يكثر عليها الطلب من غير أبناء حضرموت .

سابعاً : تشجيع ودعم البحث العلمي من خلال توفير التجهيزات التقنية الحديثة اللازمة (إنترنت ، أجهزة حاسوب، خدمات مكتبية)، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي، وتشجيع إصدار المجلات العلمية والمتخصصة، ودعم المشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية، وتسهيل التفرغ العلمي، وتفعيل المراكز البحثية القائمة، وإنشاء مراكز جديدة متميزة ترتبط بخدمة المجتمع.

ثامناً: زيادة الإنفاق على التعليم عموماً والجامعي بشكل خاص بوصف أن هذا الانفاق استثمار في رأس المال البشري له عوائده المستقبلية على التنمية وتطوير المهارات وكفاية الأداء سواءاً ما يتعلق بالإنفاق الجاري أو الإنفاق الاستثماري وبشكل خاص استكمال وتجهيز البنية التحتية لجامعة حضرموت (الحرم الجامعي).

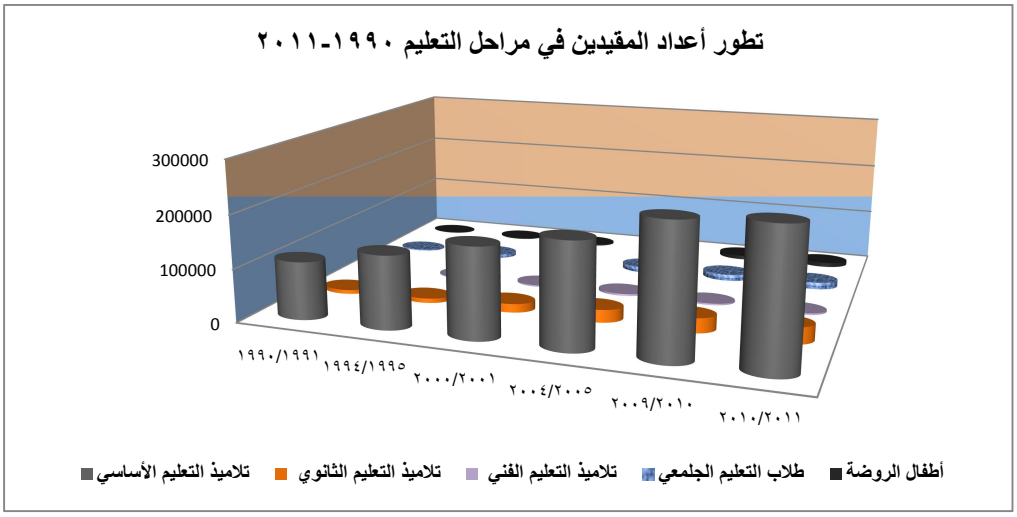

شكل رقم (1) تطور أعداد المقيدين في مراحل التعليم

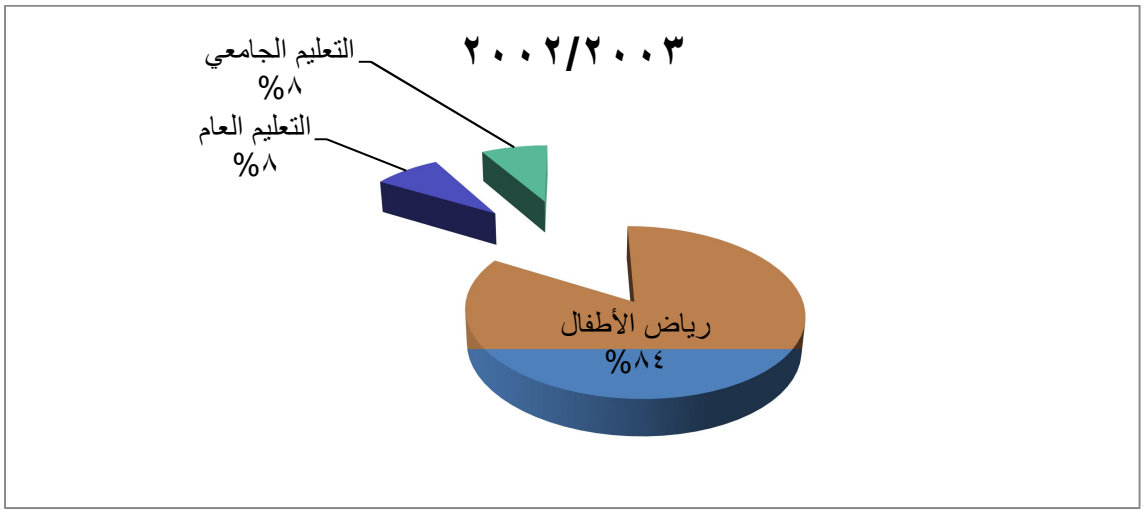

شكل رقم (2) الإسهام النسبي للقطاع الخاص في التعليم %

المصادر والمراجع:

1- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، (1995)، تقرير التنمية البشرية لعام 1995 . البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

2- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، (2003) ،تقر ير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003

3- البنك الدولي ، الجمهورية اليمنية- تقرير حول وضع التعليم : التحديات والفرص، يونيو 2010

4- أبورغيف ،عقيل جاسم ، والعكيلي ، طارق عبد المحسن،(1998) ،تخطيط الموارد البشرية ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .

5- أبوزيد ، نجوى ،(2007)، الجامعة كمؤسسة للاستثمار في رأس المال البشري ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثاني عشر ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر .

6- جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا ، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ،كتب الاحصاء للمدة 1997-2010

7- راوية ، حسن ، (2002) ، مدخل إستراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية .

8- زايد ، محمد عصام الدين ،(1997) ، الاستثمار في التكوين البشري على مستوى المشروع ، مجلة العمل العربية ، العدد (8) .

9- عطية ، لطيف عبدالرضا ،(2008) ، رأس المال الفكري وإدارة المعرفة ، العلاقة والأثر ، دراسة استطلاعية ، جامعة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد (10) ،العدد (3) 2008 .

10- العنزي ، سعد علي ،وصالح ، أحمد علي ، (2009) ، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال ، عمان ، دار اليازوي للنشر والتوزيع .

11- فرجاني ، نادر،(1998) ، العائد على رأس المال البشري ، دار المشكاة ، القاهرة

12- القصيفي ، جورج ،(1990) ،التنمية البشرية – مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي ، بيروت .

13- الكواز ، أحمد ، (2002) ،العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت .

14- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ، (2011) ، مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية للعام 2009 2010 ، صنعاء .

15- محمد ، نافز أيوب ، (2004) الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه ، فلسطين ،بحث منشور في الإنترنت .

16- المصبح ،عماد الدين ، (2006)، رأس المال البشري في سوريا- قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري ، ندوة الاقتصاد السوري ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق

17- وديع ، عدنان ، (2007) ، اقتصاديات التعليم ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، جسر التنمية ، العدد (68) ، ديسمبر يناير 2007 ، السنة السادسة .

18- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء،صنعاء ، مكتب الإحصاء حضرموت ، 1990-2011

19- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، تقارير التنمية البشرية الوطنية ، 2000،،1998، 2003 ،2010 (الأخير مسودة)

20- وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، (2013) ، التقرير الاقتصادي السنوي 2011-2012 ، صنعاء

21- اليحيى ، خالد عثمان ، (2012) ،الفجوة بين تنمية رأس المال البشري والإصلاح المؤسسي – مدخل لسياسة وإدارة التنمية في دول مجلس التعاون ، منتدى التنمية اللقاء السنوي الثالث والثلاثون 1-2 مارس 2012، السياسات العامة والحاجة للإصلاح في أقطار مجلس التعاون لدول الخليجي العربية ،الدوحة

22- Johnson ,H.G. (1971) , Towards a Generalized Capital Accumulation Approach to Economic Development in Economics of Education , England .

23- Psacharopoulos ,G.,(1994), Returns to investment in Education : A Global Update ,World Development ,Vol 22 no.9 Sep 1994

Education in the province of Hadramuot and its role in the formation of human capital

Salem Abdullah Baswaid

Abstract

The preparation and the formation of human capital are one of the serious tasks that is undertaken by communities and increase their importance in the current era with the challenges that pose by globalization and the revolution of information as that man is the goal and the way of development, as well as the leading role of education in the formation of the knowledge and skills of human capital.

The problem with research in answer to the following question : What are the challenges facing education in the province of Hadramout and the extent of their repercussions on human capital formation .Research goals to clarify the importance of human capital and the role of education in it, as well as a study and analysis of the reality of human capital education in the governorate of Hadramout and to address the problems and propose treatments and solutions to upgrade and improve education at all levels . It was one of the most findings of her research the low of quality of education, and the weakness of scientific research , and incompatibility of education outcomes with the needs of the labor market, and the weakness of the scientific level of the labor force, and limited of social empowerment of females in education. Research recommend a lot of recommendations , including improving the quality of education , and encourage scientific research and increasing spending in it, and give universities financial and administrative independence , and the trend towards strategic planning, and increase spending on education, and increase the supply against demand to raise enrollment rates.